

Distr.: General  
30 January 2018  
Arabic  
Original: English

# الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



## وثيقة أساسية موحدة تشكّل جزءاً من تقارير الدول الأطراف أوكرانيا\*

[تاريخ الاستلام: ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨]

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-01358(A)



\* 1 8 0 1 3 5 8 \*

## معلومات عامة عن أوكرانيا

### الخصائص الجغرافية السياسية

- ١- الموقع الجغرافي - أوكرانيا بلد يقع في جنوب شرق أوروبا ضمن السهل الأوروبي الشرقي، وله حدود مع بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا ومولدوفا وروسيا وبيلاروس. ولدى أوكرانيا منفذ على البحر الأسود وبحر آزوف. ويشكل نهر دنيبرو الممر المائي الرئيسي للبلد.
- ٢- الإقليم - أوكرانيا هي أكبر الدول التي تقع أراضيها بالكامل داخل أوروبا، وتبلغ مساحتها ٦٢٨ ٦٠٣ كيلومتراً مربعاً.
- ٣- ويبلغ طول الإقليم من الغرب إلى الشرق ٣١٦ كيلومتراً؛ ومن الشمال إلى الجنوب ٨٩٣ كيلومتراً.
- ٤- طول الحدود: يبلغ الطول الكلي للحدود ٦٩٩٣ كيلومتراً؛ وتمتد الحدود البرية على طول ٦٣٨ ٥ كيلومتراً؛ وتمتد الحدود البحرية على طول ٣٥٥ كيلومتراً<sup>(١)</sup>.
- ٥- المناخ - يكون المناخ داخل السهل الأوروبي الشرقي (٩٥ في المائة من المساحة)، وكذلك جبال الكاربات الأوكرانية المتوسطة الارتفاع وجبال القرم (٥ في المائة من المساحة)، قارياً معتدلاً في الغالب، مع وجود آثار للمناخ شبه المداري على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم.

### أسس نظام الدولة

- ٦- أوكرانيا جمهورية ديمقراطية برلمانية - رئاسية موحدة ذات نظام سياسي متعدد الأحزاب. والقانون الرئيسي للدولة هو الدستور. وينطوي النظام الأوكراني لسلطة الدولة على مبدأ فصل السلطات إلى ثلاثة فروع مستقلة هي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ٧- الترتيبات الإدارية والإقليمية - يتجسد النظام الإداري والإقليمي لأوكرانيا على ثلاثة مستويات. وتشكل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، والمناطق (٢٤ منطقة)، والمدن ذات المركز الخاص (كييف وسيفاستوبول) المستوى الأول. وتشكل المقاطعات (٤٩٠ مقاطعة) والمدن (٤٦٠) من بينها المدن التابعة للأقاليم والمدن الخاضعة لسلطة الجمهورية (١٨٩ مدينة) المستوى الثاني (الأساسي). وتشكل المستوطنات الحضرية (٨٨٥ مستوطنة) والقرى (٣٧٧ ٢٨ قرية) المستوى الثالث (الأولي). وتمثل الأحياء في المدن (١١١) وحدات إقليمية لا تحظى بهيئات إدارية خاصة بها.
- ٨- السلطة التشريعية - البرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا) هو السلطة التشريعية الوحيدة. والرئيس مسؤول أمام البرلمان الأوكراني، ويمكن للبرلمان عزل الرئيس.
- ٩- وانتخب البرلمان الأوكراني للولاية البرلمانية الثامنة في الانتخابات الاستثنائية التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤<sup>(٢)</sup>. وشرع أعضاء البرلمان في ممارسة سلطاتهم في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويضم البرلمان الأوكراني ٤٥٠ نائباً. والسيد أندري باروي هو رئيس البرلمان في الوقت الحالي.

(١) بما في ذلك الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

(٢) وفقاً للمادة ٨(٥) من القانون الأوكراني المتعلق بـ "كفالة حقوق المواطنين وحريةهم والنظام القانوني في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً"، لم تُجر الانتخابات في أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي وسيفاستوبول، ولم تُجر كذلك الانتخابات في ٩ مقاطعات تابعة لمنطقة دونيتسك و٦ مقاطعات تابعة لمنطقة لوهانسك.

- ١٠- وتشمل صلاحيات البرلمان، على وجه التحديد، وضع القوانين واعتمادها ورصد تنفيذها، وإقرار ميزانية الدولة، والتصديق على الاتفاقات الدولية، وتحديد موعد تنظيم استفتاءات لجميع الأوكرانيين.
- ١١- ويُنْتَخَب أعضاء البرلمان لمدة خمس سنوات عن طريق انتخابات مباشرة تجري في إطار نظام مختلط حيث يُنْتَخَب ٢٢٥ عضواً وفق نظام التمثيل النسبي في القوائم الانتخابية للمرشحين من الأحزاب السياسية ويُنْتَخَب ٢٢٥ عضواً وفق نظام الأغلبية النسبية في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد.
- ١٢- وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد النساء الأعضاء في البرلمان الأوكراني ٥٢ امرأة، وهو ما يمثل ١١,٦ في المائة من العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان. ويشكل ذلك أعلى مؤشر يسجله البرلمان طيلة فترات عمله (بلغت هذه النسبة في الولاية السابعة للبرلمان الأوكراني ٩,٩ في المائة، وبلغت ٢,٣ في المائة في الولاية الأولى للبرلمان الأوكراني).
- ١٣- السلطة التنفيذية - الرئيس هو رأس الدولة. والسيد بيترو بوروشينكو هو رئيس جمهورية أوكرانيا الحالي الذي انتخبه ٥٤,٧ في المائة من الناخبين في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ويتولى الرئيس أيضاً منصب القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية. ويُنْتَخَب الرئيس لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع السري على أساس انتخابات عامة ومباشرة. ولا يمكن أن يتقلد الشخص نفسه منصب الرئيس لأكثر من فترتين متتاليتين.
- ١٤- ويمثل مجلس وزراء أوكرانيا الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء. ورئيس الوزراء الحالي هو السيد فولوديمير غرويسمان.
- ١٥- وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء والنائب الأول لرئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء والوزراء.
- ١٦- وارتفعت نسبة الوزارات في الحكومة من صفر في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧.
- ١٧- وبلغت نسبة النساء المعينات في المناصب العليا في الخدمة المدنية ١٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٦.
- ١٨- وارتفعت نسبة النساء اللواتي تقلدن أعلى المناصب في هيئات الحكم الذاتي المحلية من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٦.
- ١٩- السلطة القضائية - تتولى المحاكم حصرياً إقامة العدل في أوكرانيا. ويغطي اختصاص المحاكم جميع المنازعات القانونية. ويقوم القضاء في أوكرانيا على مبدأي الإقليمية والتخصص.
- ٢٠- واعتمد البرلمان، في عام ٢٠١٦، تعديلات لدستور أوكرانيا فيما يتعلق بالسلطة القضائية، وعدّل القانون المتعلق بـ "السلطة القضائية ومركز القضاة". وأطلقت هذه التعديلات الإصلاح القضائي في أوكرانيا، الذي ترتب عليه نتائج هامة تتمثل على وجه الخصوص في تنظيم مسابقات شفافة ومستقلة للقضاة في المحكمة العليا الجديدة لأوكرانيا وإنشاء المحكمة العليا المعنية بالملكية الفكرية والمحكمة العليا لمكافحة الفساد.
- ٢١- ويتألف النظام القضائي الأوكراني من المحاكم المحلية ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا. ولا يُسمح بإنشاء محاكم استثنائية ومحاكم خاصة.

٢٢- وتتخصص المحاكم في النظر في القضايا المدنية والجنائية والتجارية والإدارية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالمخالفات الإدارية. وقد يُعتمد أيضاً تخصص القضاة للنظر في فئات محددة من القضايا.

٢٣- والمحكمة العليا هي أعلى محكمة في النظام القضائي لأوكرانيا.

٢٤- وتزاول المحكمة الدستورية لأوكرانيا عملها وفقاً للقانون المتعلق بـ "المحكمة الدستورية لأوكرانيا". وتمثل هذه المحكمة الهيئة الوحيدة التي تمارس الولاية القضائية الدستورية في أوكرانيا وهي منفصلة ومستقلة عن محاكم القضاء العام. ولا يجوز أن تكون هيئة للنقض أو الاستئناف أو للإشراف على محاكم القضاء العام.

٢٥- مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان (أمين المظالم) - يتولى مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان على أساس دائم الرصد البرلماني لاحترام الحقوق والحريات الدستورية للشخص والمواطن وحماية حقوق كل فرد في إقليم أوكرانيا وضمن ولايتها القضائية. وتندرج ممارسة الرقابة على تحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل، منذ عام ٢٠٠٨، ضمن المهام التي يضطلع بها مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان. ومنذ إنشاء مؤسسة مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان، ظل منصب المفوض حكرًا على النساء، وتشغل السيدة فاليريا لوتكوفسكا هذا المنصب حالياً.

٢٦- الأحزاب السياسية- وفقاً للقانون الأوكراني المتعلق بـ "الأحزاب السياسية في أوكرانيا"، يحق لمجموعة من المواطنين الأوكرانيين الذين لا يقل عددهم عن ١٠٠ شخص إنشاء حزب سياسي. وجميع الأحزاب ملزمة بالاعتراف بمبادئ دستور أوكرانيا بوصفه القانون الرئيسي للدولة.

٢٧- وحتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم تسجيل ٣٥٢ حزباً سياسياً بصورة رسمية في أوكرانيا. وشارك ٢٩ حزباً من الأحزاب المسجلة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وتجاوزت ستة أحزاب عتبة النجاح البالغة ٥ في المائة من عدد الأصوات، التي حددها القانون.

٢٨- وفي عام ٢٠١٣، أقر القانون المتعلق بـ "الأحزاب السياسية" تمويلاً عاماً للأحزاب السياسية، ونص على تقديم تمويل إضافي للأحزاب التي تبلغ حصة المرأة في قوائمها الثلث. وفي عام ٢٠١٥، نص القانون المتعلق بـ "الانتخابات المحلية" على تخصيص حصة للمرأة قدرها ٣٠ في المائة في القوائم الحزبية المتعلقة بالانتخابات المحلية. وأقرت التعديلات التي أدخلت على القانون الأوكراني المتعلق بـ "الأحزاب السياسية في أوكرانيا" منذ عام ٢٠١٥، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، تمويلاً حكومياً سنوياً للأنشطة الرسمية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، وسداد النفقات التي تصرفها الأحزاب في الحملات الانتخابية، وفرض قيود على مقدار المساهمات التي يقدمها الأفراد والكيانات القانونية لدعم الأحزاب السياسية.

٢٩- اللغة - تنص المادة ١٠ من دستور أوكرانيا على أن اللغة الرسمية للدولة هي الأوكرانية. ويكفل الدستور أيضاً حرية تطوير واستخدام اللغة الروسية وغيرها من لغات الأقليات القومية الأخرى. وينص القانون الأوكراني المتعلق بـ "أساسيات سياسة الدولة اللغوية" على حق كل مواطن في أوكرانيا في حرية اختيار اللغة التي يستخدمها.

## البيانات الديموغرافية والدين

٣٠- بلغ مجموع عدد السكان الدائمين في أوكرانيا ٩٠٠ ٤١٤ ٤٢ نسمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧<sup>(٣)</sup>، وهو يقل بمقدار ٦٠٠ ٣٢ ١ نسمة عن العدد المسجل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٣١- ولم تتغير النسبة المئوية لنوع الجنس في مجموع السكان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ وتراوحت نسبة النساء ما بين ٥٣,٨ و ٥٣,٩ في المائة من مجموع عدد السكان.

٣٢- وظل متوسط سن النساء لدى عقد الزواج الأول في عام ٢٠١٦ عند مستوى عام ٢٠١٢ - أي ٢٤,١ سنة. وارتفع هذا السن لدى الرجال خلال الفترة نفسها من ٢٦,٧ سنة إلى ٢٧,٩ سنة. وارتفع متوسط عمر النساء عند ولادة الطفل الأول خلال الفترة نفسها من ٢٤,١ سنة إلى ٢٥,٣ سنة. ووصل المعدل الإجمالي للمواليد في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٨ مواليد لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان الحاليين، وبلغ هذا المعدل ١٠,٣ في عام ٢٠١٦<sup>(٤)</sup>. ووصلت نسبة الأطفال المولودين خارج إطار الزواج في عام ٢٠١٠ إلى ٢١,٩ في المائة، وبلغت هذه النسبة ٢٠,١ في المائة في عام ٢٠١٦. ووصل الانخفاض الطبيعي في عدد السكان في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٠ ٥٠٠ نسمة، وبلغ هذا الانخفاض ١٨٦ ٦٠٠ نسمة في عام ٢٠١٦<sup>(٥)</sup>. وازداد عدد المهاجرين إلى البلد في عام ٢٠١٠ بمقدار ١٦ ١٠٠ شخص، وبلغت هذه الزيادة ١٠ ٦٠٠ شخص في عام ٢٠١٦.

٣٣- وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغت نسبة السكان الأوكرانيين الذين يسكنون المدن والمستوطنات الحضرية ٦٩,٢ في المائة.

٣٤- تركيبة السكان من حيث الجنسية - لا تُذكر في الوقت الحالي جنسية مواطني أوكرانيا في جواز السفر وفي وثائق الهوية الأخرى. ويمثل الأوكرانيون المجموعة الإثنية المهيمنة في أوكرانيا، حيث بلغت نسبتهم ٧٧,٨٢ في المائة وفقاً للتعداد الأخير للسكان الذي جرى في عام ٢٠٠١. ويشكل الروس المجموعة الإثنية الثانية من حيث عدد السكان (١٧,٢٨ في المائة). وتمثل المجموعات الإثنية الكبيرة نسبياً لسكان أوكرانيا فيما يلي: البيلا روسيون (٠,٥٧ في المائة)، والمولدوفيون (٠,٥٤ في المائة)، وتتر القرم (٠,٥١ في المائة)، والبلغار (٠,٤٢ في المائة)، والهنگاريون (٠,٣٢ في المائة) والرومانيون (٠,٣١ في المائة)، والبولنديون (٠,٣٠ في المائة). وبوجه عام، يقيم في إقليم أوكرانيا ممثلو أكثر من ١١٠ جنسيات ومجموعات إثنية.

٣٥- ويعيش ما بين ١١ إلى ١٥ مليون نسمة من الأشخاص المنتمين إلى الإثنية الأوكرانية خارج أوكرانيا (في روسيا والولايات المتحدة وكندا وكازاخستان ومولدوفا ورومانيا وبولندا والبرازيل والأرجنتين وأستراليا).

(٣) باستثناء الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

(٤) باستثناء الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول والبيانات المتعلقة بمنطقتي دونيتسك ولوغانسك (فيما يتعلق بعام ٢٠١٦).

(٥) باستثناء الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وأجزاء من منطقة عملية مكافحة الإرهاب (فيما يتعلق بعام ٢٠١٦).

٣٦- الدين - جميع مواطني أوكرانيا أحرار ومتساوون في الحقوق والحريات. وبحق لكل مواطن أن يحتفظ بنظرته الخاصة إلى العالم وبمعتقداته الدينية. والكنيسة والمنظمات الدينية الأخرى القائمة في أوكرانيا منفصلة عن الدولة، كما أن المدارس منفصلة عن الكنيسة. وقد هيئت أوكرانيا الظروف التي تتيح لجميع المنظمات الدينية أن تظطلع بأنشطتها بحرية. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأوكرانيا، حيث إن هناك ما يقرب من ١٠٠ ملة وطائفة وحركة دينية. وفي بداية عام ٢٠١٧، بلغ عدد المنظمات الدينية المسجلة في أوكرانيا ٣٥٩٠٠ منظمة، و٥٤١ في المائة منها أرثوذكسية، و١٤٣ في المائة كاثوليكية، و٢٨,٧ في المائة بروتستانتية، و١,٠ في المائة يهودية؛ و٠,٤ في المائة مسلمة، و٠,٧ في المائة ديانات شرقية، و٠,٨ في المائة منظمات أخرى.

٣٧- ويوجد في أوكرانيا ٥١٥ دير، وآلاف المعابد، و٢٠٢ مدرسة دينية، وحوالي ١٣ ألف مدرسة من مدارس الأحد. وتصدر فيها أكثر من ٥٠٠ دورية ذات طابع ديني.

### المؤشرات الاقتصادية

٣٨- الحالة الاقتصادية في أوكرانيا - وفقاً للنتائج المتعلقة بالربع الأول من عام ٢٠١٧، فقد تسنى تثبيت نمو الاقتصاد الأوكراني، وارتفع، بوجه خاص، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (في حساب الربع الأول من عام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٦) بنسبة ٢,٥ في المائة. وتباطأ انتعاش النمو الاتجاهي في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ وتزايد بشدة في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عوامل داخلية. ومن ثم، فقد شهد الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٨ في المائة، في حين نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث بنسبة ٢,٣ في المائة، وفي الربع الثاني بنسبة ١,٥ في المائة، وفي الربع الأول بنسبة ٠,١ في المائة. وبوجه عام، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,٣ في المائة. وارتفع حجم الإنتاج الصناعي في أيار/مايو ٢٠١٧ مقارنة بالحجم المسجل في أيار/مايو ٢٠١٦ بنسبة ١,٢ في المائة. وتتضمن أهم جوانب النمو في مجال التصنيع المستحضرات الصيدلانية الأساسية (٢٣,٧ في المائة)، والهندسة (١٤,٧ في المائة)، وصناعة الأثاث، والمنتجات الأخرى، وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات (١٤,٥ في المائة)، وإنتاج المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ (٧,٧ في المائة).

٣٩- وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك (مؤشر التضخم، من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦) ١٠٧,٩ في المائة وهو يسلك نفس الاتجاه السائد في العام الماضي.

٤٠- ووصل مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي في النصف الأول من عام ٢٠١٧ إلى ١٠٦,١ في المائة (من حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

٤١- ووفقاً للنتائج المتعلقة بالفترة من كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٧، انخفض مؤشر الناتج الصناعي بنسبة ١,٣ في المائة.

٤٢- ونتيجة لارتفاع الحد الأدنى للأجور ومعدلات التضخم المعتدلة (وصلت إلى ٣٢٠٠ هريفنيا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)، سُجّل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧ نمو في الأجور الحقيقية بنسبة ١٩,٨ في المائة. وارتفع متوسط الراتب الشهري

الاسمي للموظفين المتفرغين في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧ بنسبة ٣٦,٨ في المائة ليصل إلى ٦٤٩٤ هريفنيا.

٤٣- وفي عام ٢٠١٦، بلغ معدل البطالة وفقاً لمنهجية منظمة العمل الدولية ٩,٣ في المائة، أي بزيادة قدرها ١,١ في المائة عن المعدل المسجل في عام ٢٠١٥، وارتفع معدل البطالة في صفوف النساء خلال هاتين السنتين من ٦,٩ في المائة إلى ٧,٧ في المائة. ومع ذلك، فلا تزال البطالة المقنعة مرتفعة<sup>(٦)</sup>.

٤٤- وفيما يتعلق بتجارة التجزئة، ارتفع حجم التداول في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦ بنسبة ٧,٣ في المائة. وارتفع الدخل المتاح، الذي يمكن أن يستخدمه السكان لشراء السلع والخدمات، في الربع الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالدخل المسجل في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٦ بنسبة ١٦,٦ في المائة وبلغ ٣٥٤,٦ بليون هريفنيا. وارتفع الدخل الحقيقي المتاح في الربع الأول من عام ٢٠١٧ بنسبة ٢,٤ في المائة مقارنة بالدخل المسجل في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٦.

٤٥- ووفقاً للحسابات الأولية التي أجرتها وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة في أوكرانيا، فقد شكل حجم اقتصاد الظل، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نسبة ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، وهو أقل بمقدار ٥ نقاط مئوية عن الحجم المسجل في الفترة المقابلة من عام ٢٠١٥. ويدل ذلك، على وجه التحديد، على حدوث تحسن في مناخ الأعمال التجارية بسبب انتهاج سياسة رفع الضوابط التنظيمية وترشيد أداء القطاع العام بغية تعزيز كفاءته.

٤٦- الاستثمارات - توجد في أوكرانيا قوانين بشأن الاستثمار، وقد عدلت هذه القوانين لتتواءم مع قواعد ومعايير الاتحاد الأوروبي. وتم حتى الآن التوقيع على ٧٣ اتفاقاً ثنائياً بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات، منها ٥٧ اتفاقية سارية المفعول. ويُطبّق في إقليم أوكرانيا نظام وطني للنشاط الاستثماري على المستثمرين الأجانب، ويهيء ظروف نشاط يتساوون فيها مع المستثمرين المحليين، فضلاً عن تطبيق النظام الأكثر رعاية، إذا ما نصت على ذلك اتفاقات الاستثمار الثنائية. وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المسجلة، تقدم ضمانات للمستثمر الأجنبي في إطار النشاط الاستثماري في إقليم أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تكون الاستثمارات الأجنبية في أوكرانيا عرضة للتأميم. وبغية تبسيط إجراءات جذب الاستثمارات الأجنبية ومنع ظهور علامات الفساد خلال تسجيلها الرسمي، اعتمد في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ القانون الأوكراني رقم ١٣٩٠-ثامناً المتعلق بـ "تعديل بعض القوانين التشريعية في أوكرانيا المتعلقة بإلغاء الالتزام بتنفيذ إجراءات التسجيل الرسمية للاستثمارات الأجنبية".

٤٧- وفي عام ٢٠١٦، وظف المستثمرون في اقتصاد أوكرانيا أموالاً بقيمة ٤,٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (مقابل استثمار ٣,٨ بلايين في عام ٢٠١٥) وسحبوا ٠,٩ بليون دولار (مقابل سحب ٠,٩ بليون في ٢٠١٥)<sup>(٧)</sup>.

(٦) وفقاً للجنة الحكومية للإحصاءات مع استثناء الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وأجزاء من منطقة عملية مكافحة الإرهاب (فيما يتعلق بالسنوات ٢٠١٥-٢٠١٧).

(٧) وفقاً للجنة الحكومية للإحصاءات مع استثناء الأراضي المحتلة مؤقتاً لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول وأجزاء من منطقة عملية مكافحة الإرهاب (فيما يتعلق بالسنوات ٢٠١٥-٢٠١٧).

٤٨ - ووفقاً لترتيب ممارسة الأعمال التجارية المواثية لعام ٢٠١٧، احتلت أوكرانيا المرتبة ٨٠ من بين ١٩٠ بلداً، ووفقاً لتصنيف ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٦، الذي نُفِّح وفقاً للمنهجية المطبقة خلال هذا العام، احتلت أوكرانيا المرتبة ٨١ من أصل ١٨٩ بلداً.

٤٩ - الدين الوطني - وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الأوكرانية، وصل حجم إجمالي الدين الوطني والدين المدعوم من الدولة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ١٩٣١,٠٢ بليون هريفنيا أو ٧١,٢١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك، على وجه التحديد، الدين الخارجي العام والدين الخارجي الذي تضمنه الدولة والمقدّران بقيمة ١٢٤١,٣٣ بليون هريفنيا (٦٤,٢٨ في المائة من المبلغ الإجمالي للدين العام أو الدين الذي تضمنه الدولة) أو ٤٥,٧٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، والدين المحلي العام والدين المحلي الذي تضمنه الدولة والمقدّران بقيمة ٦٨٩,٦٩ بليون هريفنيا (٣٥,٧٢ في المائة) أو ٢٥,٤٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويتجاوز هذا الرقم المؤشر الساري في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بقيمة ٥,٤٧ بليون دولار (مقارنة مع الرقم المسجل في عام ٢٠١٥ والذي ارتفع بنسبة ٨,٣ في المائة).

٥٠ - وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ارتفعت قيمة الدين العام والدين الذي تضمنه الدولة بالعملة الأوكرانية إلى ١,٢٦ بليون هريفنيا، في حين ارتفعت هذه القيمة بالدولار إلى ٠,٢٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٥١ - الفساد: في عام ٢٠١٦، احتلت أوكرانيا، وفقاً لمؤشر مؤسسة الشفافية الدولية الخاص بإدراك وجود الفساد، المركز ١٣١، بعد حصولها على ٢٩ نقطة من ١٠٠ نقطة ممكنة، وهو ما يعني أنها ارتقت بدرجتين عما كانت عليه في عام ٢٠١٥.

٥٢ - وفي عام ٢٠١٥، أنشئ المكتب الوطني لمكافحة الفساد ومكتب المدعي العام المتخصص في مكافحة الفساد. ويكرز هذان المكتبان اهتمامهما على التحقيق في قضايا الفساد على المستويات العليا في الحكومة والبرلمان والمحاكم ومقاضاة المتورطين فيها.

٥٣ - وأنشئت الوكالة الوطنية لمنع الفساد في عام ٢٠١٦ لتنسيق سياسة الحكومة في مجال منع الفساد. وهي تشرف على السجل الإلكتروني لإقرارات الموظفين العموميين. وعرض أكثر من مليون موظف عمومي إقرارات عن أصولهم المالية ودخلهم على شبكة الإنترنت، وهي متاحة للجمهور على موقع شبكي. وقد يؤدي عدم الإقرار أو تقديم إقرارات زائفة إلى الفصل من الخدمة والخضوع لتحقيقات جنائية.

### استعراض تاريخي مقتضب

٥٤ - التاريخ المعاصر لأوكرانيا - ٢٠١٣-٢٠١٧ - أدى رفض حكومة الرئيس السابق يانوكوفيتش، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، توقيع اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي إلى اندلاع أعمال احتجاج وصل عددها إلى عدة آلاف وأطلق عليها اسم احتجاجات ميدان أوروبا. وأدى القمع العنيف للمتظاهرين في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في كييف إلى خروج مئات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع في احتجاج عارم على الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء ميكولا أزاروف. وعلى مدى ثلاثة أشهر تقريباً، دعا مئات الآلاف من المتظاهرين الذين قدموا من جميع مناطق أوكرانيا بشدة إلى تلبية مطالبهم، ومع ذلك، لم تبد

الحكومة أية استجابة واستخدمت أساليب فظة لقمع المظاهرات الجماهيرية. واشتدت حدة الصراع في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، حيث قُتل أكثر من ١٠٠ شخص، وأُصيب ١٥٠٠ شخص، وفُقد عدة مئات آخرين. وعلى الرغم من توقيع الاتفاق المتعلق بإدارة الأزمة في أوكرانيا في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤، بين رئيس أوكرانيا وزعماء المعارضة الديمقراطية بوساطة من وزراء خارجية بولندا وألمانيا وفرنسا، فقد غادر فيكتور يانوكوفيتش وعدد كبير من المسؤولين الحكوميين الرفيعة المستوى البلد سراً، وتوجهوا بوجه خاص إلى روسيا. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، اعتمد البرلمان الأوكراني، بوصفه الهيئة العليا الوحيدة التي كانت تعمل حينها، القانون الأوكراني المتعلق بـ "تنحي رئيس أوكرانيا عن ممارسة السلطات الدستورية وتحديد موعد إجراء انتخابات استثنائية لاختيار رئيس أوكرانيا". وقد أوكلت مهام رئيس جمهورية أوكرانيا إلى رئيس البرلمان الأوكراني أولكساندر تورشينوف. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، شن الاتحاد الروسي عدواناً مسلحاً على أوكرانيا، حيث احتل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول.

٥٥ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، أُجري في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول الخاضعتين لاحتلال الوحدات العسكرية للاتحاد الروسي، وفي انتهاك للقانون الأوكراني والقانون الدولي، استفتاء غير قانوني على الوضع القانوني للحكم الذاتي في جمهورية القرم. ولم تعترف أوكرانيا والدول الديمقراطية في العالم بنتائج ما يسمى بـ "الاستفتاء". ووفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية لأوكرانيا، تشكل شبه جزيرة القرم جزءاً لا يتجزأ من الإقليم السيادي لأوكرانيا، ويحتلها الاتحاد الروسي مؤقتاً.

٥٦ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمد البرلمان الأوكراني الإعلان المتعلق بـ "الكفاح من أجل تحرير أوكرانيا".

٥٧ - وتؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار الذي اتخذته في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن "السلامة الإقليمية لأوكرانيا" (A/RES/68/262) التزامها باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويؤكد القرار أيضاً أن الاستفتاء الذي أُجري في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، لا يمكن، بحكم افتقاده للمشروعية، أن يشكل الأساس لأي تغيير في وضع جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي أو مدينة سيفاستوبول.

٥٨ - وشكلت المرحلة التالية من العدوان المسلح الروسي محاولة لزعزعة الاستقرار في المنطقتين الشرقية والجنوبية من أوكرانيا. وفشلت محاولات القوات الموالية لروسيا في الاستيلاء على السلطة في مناطق خاركييف ودينبروبيتروفسك وأوديسا. وفي الوقت نفسه، تمكنت التشكيلات المسلحة غير القانونية، التي أنشأتها ومولتها روسيا، من السيطرة على بعض المقاطعات في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، بما في ذلك سيطرتها على مراكز إقليمية. وتعمل روسيا، منذ عام ٢٠١٤، على إمداد الأجزاء المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك بالقوات النظامية والمرترقة والأسلحة والذخيرة والوقود عبر شريط غير مراقب من الحدود بين أوكرانيا وروسيا.

٥٩ - وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلن رئيس أوكرانيا بالنيابة أوليكساندر تورشينوف عن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن والدفاع الوطني الأوكراني ببدء عملية مكافحة الإرهاب في شرق أوكرانيا.

٦٠- وينبغي تناول الوضع في دونباس في السياق العام للعدوان المسلح الذي يشنه الاتحاد الروسي، والذي انطلقت المرحلة الأولى منه في شباط/فبراير ٢٠١٤ باحتلال الاتحاد الروسي للقرم وسيفاستوبول<sup>(٨)</sup>، ومرحلته الثانية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، بسيطرة الجماعات الإرهابية التي يتحكم فيها الاتحاد الروسي على جزء من إقليم دونباس<sup>(٩)</sup>، ومرحلته الثالثة في آب/أغسطس ٢٠١٤ بغزو القوات النظامية التابعة للاتحاد الروسي لإقليم دونباس<sup>(١٠)</sup>.

٦١- وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤، انتخب بترو بوروشينكو، عقب إجراء انتخابات استثنائية، رئيساً لأوكرانيا، وأدى القسم في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ كرئيس للدولة.

٦٢- وجرى التوقيع على الشق السياسي من اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، وعلى الشق الاقتصادي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على التوالي. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، صدّق البرلمان الأوكراني والبرلمان الأوروبي في آن واحد على هذا الاتفاق.

٦٣- وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، جرى التوقيع على الشق السياسي من اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وعلى الشق الاقتصادي في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، صدّق البرلمان الأوكراني والبرلمان الأوروبي على الاتفاق على نحو متزامن.

٦٤- وفي نهاية عام ٢٠١٤، صوّت البرلمان الأوكراني على رفض أوكرانيا لحالة الحياد وعلى ضرورة الوفاء بالمعايير اللازمة للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

٦٥- وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمد البرلمان الأوكراني القرار رقم ١٢٩-ثامناً المتعلق بـ "نداء البرلمان الأوكراني إلى الأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وبرلمانات بلدان العالم فيما يتعلق بالإقرار بأن الاتحاد الروسي دولة معتدية".

٦٦- وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، اعتمد البرلمان الأوكراني القرار رقم ١٤٥ - ثامناً المتعلق بـ "بيان البرلمان الأوكراني بشأن اعتراف أوكرانيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية والجرائم العسكرية التي ارتكبتها كبار المسؤولين في الاتحاد الروسي وقادة المنظمات الإرهابية في جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، وأدت إلى عواقب وخيمة بوجه خاص وإلى ارتكاب مذبح في حق مواطنين أوكرانيين".

٦٧- وأصبحت اتفاقات مينسك (البروتوكول المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والمذكرة المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ومجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥)، تشكل أساس التسوية السلمية للنزاع في دونباس. ولا يزال الاتحاد الروسي، بوصفه طرفاً وموقعاً على اتفاقات مينسك، مستمراً في تجاهل التزاماته.

(٨) المادة ١ من القانون الأوكراني المتعلق بـ "كفالة حقوق المواطنين وحرياتهم والنظام القانوني المتعلق بأراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً".

(٩) المادة ١ من القانون الأوكراني المتعلق بـ "التدابير المؤقتة المتخذة خلال فترة عملية مكافحة الإرهاب".

(١٠) الفقرة ١ من بيان البرلمان الأوكراني المتعلق بـ "مقاومة العدوان المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي وتجاوز آثاره" والمعتمد بموجب قرار البرلمان الأوكراني المؤرخ ٢١/٤/٢٠١٥ # ٣٣٧-ثامناً.

٦٨- وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، اعتمد البرلمان الأوكراني القرار رقم ٢٥٤-ثامناً المتعلق بـ "الاعتراف بأن فرادى أقاليم ومدن وبلدات وقرى منطقتي دونيتسك ولوهانسك هي أراضٍ محتلة مؤقتاً".

٦٩- وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اعتمد البرلمان الأوكراني القرار رقم ٣٣٧-ثامناً المتعلق بـ "بيان البرلمان الأوكراني بشأن مقاومة العدوان المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي وتجاوز آثاره".

٧٠- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، اعتمد البرلمان الأوكراني القرار رقم ٤٦٢-ثامناً المتعلق بـ "بيان البرلمان الأوكراني بشأن عدم التقيد ببعض الالتزامات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

٧١- وأفاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بـ "حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول (أوكرانيا) (A/RES/71/205) والمؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بأن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ما زالت تقع في القرم وأشار إلى حدوث تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان عموماً في الجزء الذي يحتله الاتحاد الروسي من إقليم أوكرانيا - جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وبالإضافة إلى ذلك، اعترف في القرار المذكور، وللمرة الأولى في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، بأن روسيا تمثل دولة احتلال.

٧٢- وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، رفعت أوكرانيا دعوى أمام محكمة العدل الدولية لمساءلة الاتحاد الروسي عن دعم الإرهاب في شرق أوكرانيا وممارسة التمييز ضد المنتمين إلى الإثنية الأوكرانية وتتر القرم في شبه جزيرة القرم المحتلة. وقد رفعت هذه الدعوى بموجب الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٧٣- ووفقاً لما أفادت به الأمم المتحدة، فقد أدى العدوان المسلح الروسي على أوكرانيا إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠٠٩٠ شخصاً، وإلى إصابة حوالي ٩٦٦ ٢٣ شخصاً بجروح (نيسان/أبريل ٢٠١٤ - ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧).

٧٤- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، احتل الاتحاد الروسي ٧,٢ في المائة من أراضي أوكرانيا: جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي (٢٦٠٨١ كيلومتراً مربعاً) ومدينة سيفاستوبول (٨٦٤ كيلومتراً مربعاً) ومقاطعات منفصلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك (١٦٧٩٩ كيلومتراً مربعاً). ولا تزال حكومة أوكرانيا غير قادرة على السيطرة على ٤٠٩,٧ كيلومترات من الحدود الفاصلة بين أوكرانيا وروسيا.

٧٥- وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، وقّع رئيس أوكرانيا، بترو بوروشينكو، القانون الأوكراني المتعلق بـ "تعديل بعض القوانين التشريعية في أوكرانيا فيما يتعلق بالمسار السياسي الخارجي لأوكرانيا" (اعتمد البرلمان الأوكراني هذا القانون في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧). ويشكل الاندماج في الفضاء الأمني الأوروبي الأطلسي بغية الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي أحد الأولويات في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية لأوكرانيا.

٧٦- وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، اتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراراً بالتصديق على اتفاق الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وسيدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ الكامل في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.